د.جارد محمد

المركز القانوني للأجانب في التشريع الجزائري على ضوء المواثيق والاتفاقيات الدولية

الجزء الأول: مركز الشخص الطبيعي

النشر الجامعي الجديد

Scanné avec CamScanner

الفهـــــــــرس

المقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لمركز الأجانب 13

تمهيد وتقسيم 13

المبحث الأول: مفهوم الأجنبي 15

المطلب الأول: مفهوم الأجنبي في الشريعة الإسلامية 17

الفرع الأول: تقسيم الشريعة الإسلامية للعالم 18

البند الأول: دار الإسلام 19

البند الثاني: دار العهد 19

البند الثالث: دار الحرب 21

الفرع الثاني: أسس التمييز بين المواطن والأجنبي في الشريعة الإسلامية 21

المطلب الثاني: مفهوم الأجنبي في التشريعات الوضعية 24

الفرع الأول: المفهوم القانوني للأجنبي في التشريعات الوطنية المقارنة 25

البند الأول: في التشريع الفرنسي 26

البند الثاني: في التشريع المصري 26

البند الثالث: في التشريع اللبناني 27

البند الرابع: في التشريع التونسي 27

البند الخامس: في تشريعات دول الخليج 27

Scanné avec CamScanner

البند السادس: في التشريع الجزائري 28
البند السابع: في التشريع السوري 28
الفرع الثاني: التعريف الفقهي للأجنبي..... 29
المبحث الثاني: أهمية وأساس تحديد مركز الأجانب 32
المطلب الأول: أهمية تحديد مركز الأجانب 33
الفرع الأول: مركز الأجانب والجنسية 34
الفرع الثاني: مركز الأجانب وتنازع القوانين..... 36
المطلب الثاني: الأساس القانوني لتحديد مركز الأجانب 39
الفرع الأول: القانون الداخلي للدولة مصدر أساسي لتحديد مركز الأجانب..... 39
الفرع الثاني: القانون الدولي العام مصدر مبدئي لتحديد مركز الأجانب 40
المطلب الثالث: الجهود الدولية في مجال تنظيم مركز الأجانب 42
الفرع الأول: جهود معهد القانون الدولي في مجال تنظيم مركز الأجانب 43
الفرع الثاني: جهود عصبة الأمم في مجال تنظيم مركز الأجانب..... 45
الفرع الثالث: جهود منظمة الأمم المتحدة في مجال تنظيم مركز الأجانب 46
البند الأول: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 47
البند الثاني: الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية... 49
البند الثالث: الإتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية..... 51
الفرع الرابع: التعاون العربي في مجال تنظيم مركز الأجانب 55

Scanné avec CamScanner

المبحث الثالث: المبادئ العامة في مركز الأجانب 58
المطلب الأول: سلطات الدولة في تحديد مركز الأجانب..... 60
الفرع الأول: مدى حرية الدولة في تحديد مركز الأجانب..... 61
البند الأول: أساس حرية الدولة في تنظيم مركز الأجانب 61
أولا: موقف فقه القانون الدولي العام..... 62
ثانيا: موقف فقه القانون الدولي الخاص..... 63
البند الثاني: أثر الاعتبارات الداخلية على حرية الدولة في تنظيم مركز الأجانب 63
أولا: الاعتبارات السياسية..... 64
ثانيا: الاعتبارت الأمنية 65
ثالثا: الاعتبارات الاقتصادية 66
رابعا: الاعتبارات السكانية..... 68
خامسا: الاعتبارات الاجتماعية..... 68
الفرع الثاني: القيود الواردة على حرية الدولة في تنظيم مركز الأجانب 69
البند الأول: القيود الإتفاقية..... 71
البند الثاني: القيود المقررة بموجب العرف الدولي «الحد الأدنى لحقوق الأجانب»..... 73
أولا: جدلية تحديد مضمون الحد الأدنى لحقوق الأجانب..... 76
ثانيا: الجزاء المترتب على عدم احترام الدولة للحد الأدنى لحقوق الأجانب..... 85
المبحث الرابع: الآليات الفنية لترقية معاملة الأجانب 87
المطلب الأول: مبدأ تشبيه الأجانب بالوطنيين..... 89
الفرع الأول: وسائل تقرير مبدأ تشبيه الأجانب بالوطنيين..... 91

Scanné avec CamScanner

البند الأول: تقرير مبدأ تشبيه الأجانب بالوطنيين في إطار التشريع الداخلي 91
البند الثاني: تقرير مبدأ تشبيه الأجانب بالوطنيين في إطار الإتفاقيات الدولية 92
الفرع الثاني: نطاق تطبيق مبدأ تشبيه الأجانب بالوطنيين 93
الفرع الثالث: تقدير مبدأ تشبيه الأجانب بالوطنيين 96
المطلب الثاني: مبدأ الدولة الأكثر رعاية (الدولة المفضلة) 97
الفرع الأول: مفهوم مبدأ الدولة الأكثر رعاية 98
الفرع الثاني: طبيعة مبدأ الدولة الأكثر رعاية 100
الفرع الثالث: الآثار المترتبة على إعمال شرط الدولة الأكثر رعاية.. 101
الفرع الرابع: تقدير مبدأ الدولة الأكثر رعاية 103
المطلب الثالث: مبدأ التبادل أو المعاملة بالمثل في معاملة الأجانب 106
الفرع الأول: مفهوم مبدأ التبادل 106
الفرع الثاني: أنواع وصور التبادل 108
البند الأول: التبادل في معاملة الأجانب من حيث الشكل 108
أولا: التبادل التشريعي 108
ثانيا: التبادل الدبلوماسي أو الإتفاقي 110
ثالثا: التبادل الواقعي أو الفعلي 111
البند الثاني: التبادل في معاملة الأجانب من حيث المضمون 112
أولا: تبادل الحق بالحق 112
ثانيا: التبادل على أساس التعادل 114

الفصل الثاني: التنظيم القانوني لمركز الأجانب في التشريع الجزائري .. 117
تمهيد وتقسيم 117
المبحث الأول: القواعد القانونية المنظمة لحركة الأجانب في القانون الجزائري .. 118

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: القواعد القانونية المتعلقة بدخول الأجانب إلى التراب الجزائري..... 119
الفرع الأول: شروط وإجراءات دخول الأجانب إلى التراب الجزائري 120
البند الأول: جواز السفر 121
أولا: تعريف جواز السفر..... 121
ثانيا: أنواع جوازات السفر..... 122
البند الثاني: وثيقة سفر أخرى معترف بها 126
البند الثالث: التأشيرة..... 129
أولا: تعريف التأشيرة..... 130
ثانيا: أنواع التأشيرات..... 132
ثالثا: الإعفاء من التأشيرة..... 137
البند الرابع: الدفتر الصحي 138
الفرع الثاني: الجزاءات المترتبة على مخالفة أحكام دخول الأجانب إلى التراب الجزائري..... 139
البند الأول: الجزاءات المقررة ضد الأجنبي المخالف 139
البند الثاني: الجزاءات المقررة ضد مساعد الأجنبي 140
المطلب الثاني: القواعد القانونية المتعلقة بإقامة الأجانب بالتراب الجزائري..142
الفرع الأول: الأجانب غير المقيمين بالجزائر (الإقامة المؤقتة للأجانب)..143
الفرع الثاني: الأجانب المقيمين بالجزائر (الإقامة المستمرة أو الدائمة للأجانب) 145
البند الأول: تعريف بطاقة الأجنبي المقيم 146
البند الثاني: إجراءات منح وتجديد بطاقة الأجنبي المقيم..... 147
البند الثالث: الأجانب المعفيين من الحصول على بطاقة الإقامة 148
البند الرابع: فقدان الأجنبي لبطاقة الإقامة 149
المطلب الثالث: القواعد القانونية المتعلقة بتنقل الأجانب في التراب الجزائري..... 150

Scanné avec CamScanner

البند الثاني: حق الأجانب في تملك المنقولات المعنوية 230
البند الثالث: حق الأجانب في تملك العقارات 232
أولا: حق الأجانب في تملك العقارات بطريق الميراث والوصية ... 233
ثانيا: حق الأجانب في تملك العقارات بالطرق القانونية الأخرى. 232
ثالثا: حظر تملك الأجانب لبعض العقارات..... 236
الفرع الرابع: مدى تمتع الأجانب بحق العمل وممارسة التجارة والمهن الحرة..... 238
البند الأول: حق الأجانب في العمل 240
البند الثاني: حق الأجانب في ممارسة الأنشطة التجارية..... 240
أولا: الأهلية التجارية للأجانب في التشريع الجزائري 241
ثانيا: شروط ممارسة الأجانب للتجارة في الجزائر..... 244
البند الثالث: حق الأجانب في ممارسة المهن الحرة..... 248
المطلب الثالث: تشغيل الأجانب في الجزائر 250
الفرع الأول: شروط وإجراءات تشغيل الأجانب في الجزائر..... 252
البند الأول: شروط تشغيل العمال الأجانب في الجزائر 253
أولا: الشروط الموضوعية لتشغيل العمال الأجانب في الجزائر.. 253
ثانيا: الشروط الشكلية لتشغيل العمال الأجانب في الجزائر.. 255
البند الثاني: إجراءات تشغيل العمال الأجانب في الجزائر..... 261
الفرع الثاني: مجالات استخدام العمال الأجانب في الجزائر..... 262
البند الأول: مجالات العمل المسموح بها للأجانب..... 262
البند الثاني: مناصب العمل الممنوعة على الأجانب..... 263
الفرع الثالث: حقوق وواجبات العمال الأجانب، وجزاء الإخلال بأحكام وإجراءات تشغيلهم بالجزائر 263
البند الأول: حقوق العامل الأجنبي 264

Scanné avec CamScanner

أولا: الحق في الأجر..... 264

ثانيا: الحق في الراحة 265

ثالثا: الحق في الضمان الإجتماعي 265

رابعا: الحق في التعويض عن حوادث العمل والأمراض المهنية. 266

البند الثاني: إلتزامات العامل الأجنبي 267

الفرع الرابع: جزاء الإخلال بأحكام وإجراءات تشغيل الأجانب في الجزائر 269.....

البند الأول: العقوبات الموقعة ضد العامل الأجنبي..... 269

أولا: العقوبات الإدارية 270

ثانيا: العقوبات الجزائية 270

البند الثاني: العقوبات الموقعة ضد المستخدم..... 271

البند ا ثالثا: إبطال عقد العمل أو فسخه 273

أولا: إبطال عقد العمل..... 273

ثانيا: فسخ عقد العمل..... 273

المطلب الرابع: حق الأجانب غير المسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية بالجزائر 274

الفرع الأول: الضمانات القانونية لممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين 275

البند الأول: الضمانات القانونية المكرسة لممارسة الشعائر الدينية بموجب المواثيق والإتفاقيات الدولية 275

أولا: ضمانات ممارسة الشعائر الدينية في المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الطابع العالمي 275

ثانيا: ضمانات ممارسة الشعائر الدينية في المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الطابع الإقليمي..... 284

Scanné avec CamScanner

البند الثاني: الضمانات القانونية المكرسة في التشريع الجزائري لممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين 287
أولا: ضمانات ممارسة الشعائر الدينية في الدستور الجزائري. 288
ثانيا: ضمانات ممارسة الشعائر الدينية في القوانين العادية 291
الفرع الثاني: ضوابط ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين..... 293
البند الأول: القيود الواردة على ممارسة الشعائر الدينية..... 294
أولا: القيود الواردة على ممارسة الشعائر الدينية في المواثيق والإتفاقيات الدولية 294
ثانيا: القيود الواردة على ممارسة الشعائر الدينية في التشريع الجزائري 297 .....
البند الثاني: الجزاءات المترتبة على مخالفة القيود الواردة على ممارسة الشعائر الدينية بالجزائر..... 299
أولا: الجزاءات المقررة في قانون العقوبات الجزائري بشأن ممارسة الشعائر الدينية بالجزائر 299
ثانيا: الجزاءات المقررة في الأمر 03/06 بشأن ممارسة الشعائر الدينية بالجزائر 301

Scanné avec CamScanner